وقعت في جنوب الفلبين، وعودة اللاجئين كافة الذين هجروا مناطقهم إثر اندلاع هذه الاحداث، وكذلك كفالة حرية الانتقال والاجتماع. وفق هذا وذاك، تحدد بعض الجوانب الادارية والسياسية بموجب مراسيم جمهورية أُصدرت في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٧، ودخلت حيّز التنفيذ العملي في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٧٩.

ويلاحظ على هذا الاتفاق ان المناخ الذي املاه غلفته الرغبة في وقف الصراع الناشب بين الجبهة وبين الحكومة المركزية وذلك بوضع خطوط عريضة لاتفاق أولي يقر وضعية المسلمين في الفلبين وعلاقتهم بالدولة المركزية، على ان تبحث عديد من القضايا التفصيلية فيما بعد، ويتضح ذلك من ارجاء بحث أنماط العلاقة بين النظم المالية والاقتصادية والادارية والأمنية وبين النظام الاقتصادي والمالي والأمني العام في الفلبين وغيرها من المسائل التفصيلية. وفي هذا الاطار نفسه، لم يحدد الاتفاق عدد أعضاء المجالس التنفيذية والتشريعية، حيث اكتفى بإقرار المبدأ على ان تتحدد تفاصيل ذلك بواسطة مراسيم جمهورية من قبل رئيس الفلبين ويعني ذلك الاقرار بالطبيعة الداخلية لمشكلة مسلمي الفلبين.

وبالنسبة الى تكوين الجمعيات التشريعية، فقد أشار الاتفاق الى ان تتشكل كل جمعية تشريعية من واحد وعشرين عضواً، سبعة عشر منهم بطريق الانتخاب، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين أربعة أعضاء اذا ما بدا له أن أحد القطاعات التي تهتم بها الجمعية غير ممثل بطريقة عادلة. وتضم كل جمعية تشريعية أربعة قطاعات أساسية ممثلة: قطاع الشباب وقطاع العمال الزراعيين وآخر للعمال غير الزراعيين ورابع للمهنيين، ويقسم أعضاء الجمعية يمين الولاء أمام رئيس الجمهورية.

أمّا بالنسبة الى تكوين المجلس التنفيذي، فقد لاحظ الاتفاق ضرورة تشكيل مجلس تنفيذي في كل منطقة من مناطق الحكم الذاتي، يضم الرئيس وأربعة أعضاء يتمّ اختيارهم من طريق الجمعية التشريعية، ويعتبر هذا المجلس أداة الجمعية التشريعية لتنفيذ السياسات والبرامج والتشريعات التي تقرها الجمعية. كما يحق لرئيس المجلس التنفيذي الموافقة أو الاعتراض على التشريعات التي يسنها المجلس التشريعي.

ولاحظ الاتفاق امكان اقامة نظام قانوني اسلامي يتأسّس بموجب تشريعات أُصدرت تعترف بنظام قانوني إسلامي لمسلمي جنوب الفلبين، يستند الى الشريعة (القرآن الكريم والحديث النبوي)، وللمفتي صلاحيات قانونية لتفسير هذه القوانين[١٧].

وقد حدّدت المراسيم الجمهورية (قوانين الحكم الذاتي) معالم النظم الاقتصادية والمالية والادارية والتعليمية، وكذلك نظام الامن الخاص بمناطق الحكم الذاتي في جنوب الفلبين مع مراعاة القيد العام على هذه النظم، والخاص بمنع سلطات الحكم الذاتي من ممارسة الصلاحيات السيادية كصك العملة والنقود، والحيلولة دون تناقض النشاطات الاقتصادية مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وغيرها من الصلاحيات والاختصاصات ذات الطابع السيادي.

الحكم الذاتي لمنطقة فالونيا Wallonie في بلجيكا:

يعتبر إقليم فالونيا الذي يقع في جنوب بلجيكا وشمال فرنسا وقلب أوروبا من الاقاليم المعروفة تاريخياً بغنى ثرواتها المعدنية كالحديد والفحم وغيرها من المعادن. وقد أثار هذا الاقليم، منذ بداية الثورة الصناعية الاولى، اهتمام الصناعيين ورجال المال والاعمال الاوروبيين. وبالرغم من ان